

خطة فرنسية لضبط حصص استقبال المهاجرين تثير جدلا

ملف الهجرة حقل السياسيين الخصب لتسجيل نقاط انتخابية



عين على الخزان الانتخابي

نحو تعظيم قصص النجاح الكثيرة التي عاشها المهاجرون في فرنسا. ويقول إن فكرة "الكوتا" تؤكد لكل المشككين حاجة فرنسا للمهاجرين الاقتصاديين، وأن أمرا كهذا يحتاج إلى نقاش شامل ومعقد. على أن المراقبين يعتبرون أن الجدال الحالي حول موضوع الهجرة لا يحمل جديدا، وأن فرنسا شهدت، خلال العقود الأخيرة، موجات عالية من النقاش المجتمعي والسياسي حول هذه المسألة. ويخلص هؤلاء إلى أن تدابير إدوارد فيليب لا تأخذ بعين الاعتبار ظاهرة الهجرة بصفتها عالمية تتعلق بالسياسات الدولية الخارجية وتداعياتها على مستويات الأمن والعوز في العالم، وأنه لا يمكن لباريس أن تسيطر من خلال قوانينها على موجات الهجرة الدولية وخرائط حركتها.

إنسانية تستهدف فئة من سكان فرنسا على نحو يتناقض مع قيم الجمهورية وشعارها العالمي "حرية، مساواة، أخوة". وتوفر المناسبة للسياسيين المتشددين بزعامة جان لوك ميليشون منبرا لنشر هجومه على المنحى الشعبي لسياسات ماكرون، وهي مناسبة لتأكيد سطوة حزبه على كتل اليسار الناخبة، التي كانت مسرعا تتحرك داخله في العقود الأخيرة أحزاب عريقة مثل الحزبين الاشتراكي والشيوعي. غير أن أحزاب الدفاع عن البيئة تسعى لإيجاد مكان لها داخل هذا النقاش بين يمين ويسار. ويعتبر البرلمان الأوروبي، بانك جادو عن حزب الخضر، أنه يجب النظر إلى مسألة الحصص على نحو يتعد عن هواجس الغزو الثقافي، التي لطالما راحت في العقود الأخيرة ويذهب بها

تعمل على إحداث ضجيج في ملفات خلافية لا دقة فيها وتخضع للمزايدة السياسية بين تيارات اليمين بكافة مستوياته. وتقول رئيسة المجموعة البرلمانية للحزب الاشتراكي داخل الجمعية العامة الفرنسية إنه لا ينبغي أن يدور النقاش حول الهجرة، وتدعو أن يحاكي النقاش أسئلة الجمهورية. وتعتبر أن على الجمهورية أن تكون هي نفسها للجميع، في الحقوق والواجبات. وأضافت أن ذلك النقاش هو ما على رئيس الوزراء أن يذهب إليه، وليس التركيز على تسليط المهجر على جماعة معينة من المواطنين. ويعتبر اليسار الفرنسي أن حكومة فيليب تنهت نقاش يميني، من خلال التركيز على معالجات ركيكة وغير

ماكرون هو القابض على السلطة والحكومة والنقاش العام. ويعتبر اليمين أن إجراءات حكومة ماكرون بقيادة إدوار فيليب ما زالت غير كافية، وأنها لا تلامس لب المعضلة. ويحث "الجمهوريون" ماكرون على الذهاب إلى الحدود القصوى في معالجة المعضلة. ويرى بيليتيه أن الحكومة لم تفعل شيئا لاتخاذ إجراءات تمنع قيام الدولة بتقديم الخدمات للمهاجرين غير الشرعيين، واقتصر ذلك على الحالات الطارئة، كما أنها لا تفعل شيئا لطرد المهاجرين غير الشرعيين أو الذين لم يحصلوا على اللجوء السياسي، كما أنها لم تفعل شيئا لمحاربة "المافيا" التي تعمل على تسهيل دخول المهاجرين. غير أن قوى اليسار تغرد في مكان آخر ضد هذا الطرح، وتعتبر أن الحكومة

احتمد السجال مجددا في فرنسا حول نوايا حكومية لإصدار قرارات تتعلق بالهجرة في محاولة من حكومة إدوارد فيليب لاحتواء أزمة المهاجرين، لكن هذه المحاولة سرعان ما التقطتها العديد من التيارات السياسية التي تبحث عن إعادة التموغ في المشهد السياسي الفرنسي والتعويل على النقاش بشأن الهجرة للاستفادة منها.

باريس - أثار ما أشيع عن عزم رئيس الوزراء الفرنسي إدوارد فيليب الإعلان عن مجموعة من القرارات تتعلق بالسياسة التي ستعتمدها حكومته حيال مسألة الهجرة، الجدل مجددا بشأن نجاعة هذه الخطوات لحسم ملف مثير للالتباس، حيث تعود أسباب الجدل إلى نقاش عتيق بين اليسار واليمين حول مفهوم الهجرة بمعنيها الاقتصادي والاجتماعي، كما بمعناها الأخلاقي والسياسي.

وكانت وسائل إعلام فرنسية قد لمحت إلى الأعراس الأولى لهذا المنحى الحكومي، وأعاد تأكيدها المتحدث باسم حزب "الجمهورية إلى الأمام" الذي ينتمي إليه الرئيس إيمانويل ماكرون، غابرييل اتال.

الهجرة عادة ما تكون مادة يقترّب فيها اليمين الفرنسي من تيارات اليمين المتطرف من أجل التوظيف الانتخابي

وتقول المعلومات في هذا الصدد إن رئيس الحكومة الفرنسية سيعلن عن 20 إجراء بشأن قضية الهجرة، على أن تتضمن، وفق التسريبات، إجراء مثيرا للجدل، لكونه يضع كل عام أهدافا بالأرقام تحدد حاجة فرنسا لاستيراد العمالة الأجنبية. وتحدث مصادر حكومية عن عزم على إرساء قواعد سنوية تتبع التكيّف في عملية منح إجازات الاستيعاب وفق حاجات الشركات الفرنسية من العمالة بكافة مستوياتها. ولطالما كانت مسألة الهجرة موضوع سجال أيديولوجي وانتهازي بين الأحزاب والتيارات السياسية في فرنسا منذ ثمانينيات القرن الماضي على الأقل. ولطالما نهلت تيارات اليمين المتطرف، لاسيما حزب الجبهة الوطنية، بزعامة

واشنطن قلقة من مضايقات الصين بحق مسلمي الأويغور

العالميتين في الشأن الداخلي للطرف الآخر. وقال، "الحزب الشيوعي الصيني يقدم لشعبه والعالم نموذجا مختلفا بالكامل للحكومة، إنه نموذج يحكم فيه حزب لينيني، ويجب على الجميع أن يفكر ويتصرف وفق إرادة الشعب الشيوعي".

وأضاف، "هذا ليس مستقبلا أريده، وأيضا ليس مستقبلا يريده الشعب الصيني الذي يحب الحرية". ويتاني هذا التوتر مع تواصل المباحثات من أجل إبرام اتفاق تجاري أولي تقول الولايات المتحدة والصين إنهما باتا على مسافة قريبة من صياغته النهائية. وبعد أشهر من الحرب التجارية بين البلدين لم يتجرأ أي طرف منهما على سحب الرسوم الجمركية، التي قد تم فرضها في الأشهر الأخيرة. ويتزامن كلام بومبيو في أعقاب خطاب مشابه كذلك لناناب الرئيس مايك بنس الأسبوع الماضي، وسط الحرب التجارية المستعرة بين بكين وواشنطن، والتي كان قد أعرب ترامب عن أمه في إيجاد حلول لها قريبا. وتخشي العديد من الأطراف الفاعلة دوليا، على غرار الدول الأوروبية، أن تمتد مخلفات الصراع الأميركي الصيني التجاري إليها، حيث تعد أوروبا سوقا يتنافس عليها الطرفين.

ويؤكد هذا التنافس حديث رئيسة المفوضية الأوروبية الجديدة أورسولا فون دير لاين، التي أكدت أنه قد لا يمر وقت طويل قبل أن يجد الاتحاد الأوروبي نفسه محصورا بين قوتين هائلتين، هما الصين والولايات المتحدة.

واشنطن - قال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، الثلاثاء، إن الولايات المتحدة ما زالت تشعر بقلق عميق من عدة تقارير تتحدث عن أن الحكومة الصينية قامت "بمضايقة وسجن واحتجاز" أفراد من أسر نشطاء من المسلمين الأويغور ومن قصص نشرها من نجوا من معسكرات شينجيانغ.

وأضاف بومبيو في بيان أن بعض الصالات تعرضت لإساءة المعاملة بعد فترة وجيزة من لقاء نشطاء من مسؤولين بارزين في وزارة الخارجية الأميركية. وكرر الوزير الأميركي دعوة واشنطن لبكين للإفراج عن كل المحتجزين، والكف عن المضايقات التي يتعرض لها الأويغور الذين يعيشون خارج الصين. وتأتي هذه الانتقادات الأميركية الجديدة لممارسات صينية في سجن اللأويغور، بعد أيام عن شن بومبيو ذاته هجوما لادعا على الصين، متهما إياها "بمعادة الولايات المتحدة حقا".

وقال إن ذلك إنه يعتزم في الأشهر المقبلة إلقاء سلسلة خطب يتناول فيها قضايا تتعلق ببكين، من العقائدية إلى التجارة وصولا إلى جهودها للتأثير داخل الولايات المتحدة.

ولم يكتف في ذلك الوقت بانتقاد قمع الصينيين لمسلمي سجن اللأويغور، بل انتقد كذلك ممارسات بكين لتطويق الاحتجاجات في هونغ كونغ. ويرى مراقبون أن الخلاف بين الصين والولايات المتحدة بدأ يأخذ منحى آخر من خلال النبش في العقيدة والتدخل الواضح لكل من القوتين

طهران لدول الاقتصاد الأوروبي التي تعد طرفا في الاتفاق النووي، والتي مدتها شهرين بعد الخطوة الثالثة من التقلص، بهدف تنفيذ هذه البلدان للالتزامات.

وتطالب طهران، التي من الواضح أن العقوبات الأميركية باتت ترهق اقتصادها، الأطراف الأوروبية الموقعة على الاتفاق بالتحرك لحمايتها من هذه العقوبات، وذلك منذ انسحاب واشنطن منه في مايو 2018. وقال روحاني "كل تلك الإجراءات يمكن العدول عنها إذا أوفت الأطراف الأخرى بالتزاماتها، يجب أن تتمكن من بيع نفطنا ونقل أمواله للبلاد"، في إشارة للعقوبات الأميركية على قطاعي النفط والمصارف.

وكان للعقوبات الأميركية أثر عميق على الاقتصاد الإيراني، حيث توقع صندوق النقد الدولي، حديثا، انكماش الاقتصاد الإيراني بنسبة 9.5 بالمئة في 2019، مقابل 6 بالمئة في توقعات سابقة له. وفي تقرير حديث كذلك، قالت وكالة الطاقة الدولية إن إنتاج إيران من النفط الخام، في أغسطس الماضي، تراجع لأدنى مستوى منذ 30 عاما، تحت ضغوط العقوبات الأميركية.

وفي أحدث اعتراف له بوطأة العقوبات على الاقتصاد الإيراني، إن قال روحاني، الاثنين، إن 4 نوفمبر 2018 يمثل "أسوأ أنواع الحظر" ضد بلاده على مر التاريخ. وفي ذلك التاريخ، بدأت الولايات المتحدة تطبيق الحزمة الثانية من عقوباتها الاقتصادية على إيران وتشمل قطاعات الطاقة والتنمية والمؤدعات الدولية والنقل البحري.

إيران تنتهك مجددا التزاماتها الدولية بالترفيح في تخصيص اليورانيوم

بموجب الاتفاق النووي والتزاماتها النووية الأخرى".

وعبر الاتحاد الأوروبي، بدوره، عن "قلقه الشديد" إزاء إعلان إيران استئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم التي كانت مجمدة، معتبرا أن الدفاع عن الاتفاق النووي المبرم عام 2015، "يزداد صعوبة". وقالت مايا كوسيانسييتش، الناطقة باسم وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، إننا "تجرب عن قلقنا الشديد إزاء إعلان الرئيس الإيراني، الذي عاد عن التعهدات التي قطعها طهران".

وأضافت كوسيانسييتش، "نحضر من قبل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إعلانات إيران وأفعالها". وأشارت المتحدثة إلى أن فرنسا لا تزال ملتزمة بالاتفاق النووي، وحثت إيران على "التطبيق الكامل للالتزامات والتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الرافضة للخطوة الإيرانية دعت باريس، الثلاثاء، طهران إلى العدول عن قراراتها الأخيرة بتقلص التزاماتها في إطار الاتفاق النووي.

وقالت أنيس فون دير مول، المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية للصحافيين في إفادة يومية، "إعلان إيران في الخامس من نوفمبر بأنها تزيد من قدرات تخصيب اليورانيوم يتعارض مع اتفاق فيينا الذي يحد بشدة من الأنشطة في هذا المجال".

وأضافت، "ننتظر مع شركائنا التقرير المقبل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إعلانات إيران وأفعالها". وأشارت المتحدثة إلى أن فرنسا لا تزال ملتزمة بالاتفاق النووي، وحثت إيران على "التطبيق الكامل للالتزامات والتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية



خطوة لجس النبض

طهران - قال الرئيس الإيراني، حسن روحاني، الثلاثاء، إن بلاده ستبدأ ضخ الغاز في أجهزة طرد مركزي بمنشأة فوردو تحت الأرض لتخصيب اليورانيوم في إعلان يضيف المزيد من التعقيد على الجهود الأوروبية لإنقاذ الاتفاق النووي الموقع في 2015.

وبموجب الاتفاق بين إيران والقوة الكبرى وافقت طهران على تحويل فوردو إلى "مركز للتكنولوجيا والعلوم النووية والفيزيائية"، حيث تستخدم فيه 1044 جهازا للطرد المركزي في أغراض غير التخصيب مثل إنتاج النظائر المستقرة التي لها العديد من الاستخدامات المدنية. ويسمح الاتفاق لإيران بتشغيل أجهزة الطرد المركزي في محطة فوردو، المقامة داخل جبل قرب مدينة قم، دون ضخ الغاز. ومن شأن ضخ غاز اليورانيوم في تلك الأجهزة أن يسمح بإنتاج اليورانيوم المخصب الذي يحضره الاتفاق في هذه المنشأة.

وقال روحاني، الثلاثاء، "اعتبارا من الأربعاء سيتم ضخ الغاز في أجهزة الطرد المركزي في فوردو في إطار المرحلة الرابعة لتقليل التزاماتنا بالاتفاق النووي".

ولم يحدد روحاني نوع الغاز الذي سيتم ضخه في المنشأة، لكن الخطوة ستعد انتهاكا للاتفاق على أي حال، لأنه حظر دخول تلك المادة النووية إلى فوردو.

ومن شأن هذا الإجراء أن يضيف المزيد من التعقيد على فرص إنقاذ الاتفاق، الذي تطالب القوى الأوروبية إيران باحترامه. وفي أولى ردود الفعل